والا فقد يكون تطوعا وقد يكره وعندنا ان في ابتداء والصحيح انه يكره تطوعا عليه السلام
لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان الا تطوعا او لورد في اصل النيه بان ينوي
ان يصوم غدا ان كان من رمضان وينفطر ان كان من شعبان فانه لم يصر صائما بحال لعدم
الجزم والعزيمة ولو ورد في وصفها بان ينوي ان كان غدا من رمضان فانا صائم منه وان كان من شعبان
فنفل واجب اخر فانه يكره لتردده بين امرين مكروهين ثم ان ظهر انه من رمضان جاز لوجود الجزم
في اصلها والا لم يجز عن واجب اخر لتردد في وصفها ولا قضاء لو افطر لانه كالمظنون ولو نوى انه
صائم عن رمضان ان كان منه وعن التطوع ان كان من شعبان فانه يكره لانه نوى للفرض
من وجه ثم ان ظهر انه من رمضان جاز لما قلنا والا جاز عن التطوع لانه يتادى باصل النيه
ولا قضاء لو افطر لعدم الالتزام من كل وجه ومن راى الهلال وحده فشهد فردت
شهادته صام هو عملا برؤيته اذ هي سبب وجوب الصوم لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته
فان افطر بعد الرد لزمه القضاء لا غير اي لا يلزمه الكفارة خلافا للشافعي لانه افطر في
رمضان حقيقة لتعينه وحكما للزوم الصوم عليه قلنا ان الامام لما رد شهادته
حكم بكونه كاذبا بدليل شرعي وهو تهمة الغلط بتفرده برؤيته فاورث شبهة و
درء الكفارة عقوبة تسقط بالشبهات وكذا لو افطر قبله اي قبل ان يرد شهادته عند
البعض هو الصحيح لقوله عليه السلام صومكم يوم تصومون وهذا ليس يومهم صوم في حق
الجماعة وقيل يجب الكفارة ليتقنه بالرؤية ولم يرد شهادته ليصير شبهة ولو صام هذا
الرجل ثلثين يوما لم يفطر وحده لانا انما اوجبنا الصوم عليه احتياطا والاحتياط
بعد هذا في الموافقة مع الناس ليكون ابعد عن التهمة فان افطر فلا كفارة عليه نظرا
الى الحقيقة التي عنده وفي الامال لفقيه خان من راى هلال رمضان في الرستاق وليس

فيما اذا كان فوق الامة وما فيه عليه فرق لان ولو وجه ان ثم اما لا يخرج بسيره فيه
لا يجب عليه القبول عندنا خلافا للشافعي في قول كذا في الكفاية في فرع الهداية ولو خرج
فقير وقع فرضا لان الاداء وجد من اهله فيجزيه عن حجة الاسلام والمحرم او الزوج شرط
وللمراة شابة كانت او عجوزا اذا كان بينهما وبين مكة سفر اي مسيرة سفر وقال الشا
يجوز لها الحج اذا خرجت في رفقة ومعها نساء ثقات لان الامن يحصل بالمرافقة ولنا
قوله عليه السلام لا يحج امراة الا ومعها محرم وقوله عليه السلام لا يحل للمراة
تؤمن بالله واليوم الاخر ان تسافر يكون ثلث ايام فصاعدا الا ومعها ابوها
او زوجها او اخوها او محرم منها بخلاف ما اذا لم يكن مدة سفر لانه يباح لها الخروج
الى ما دون بغير محرم وثقة المحرم عليها الانها ربما تسلم الى الاداء الحج فصار كشرع الراحلة
في شرح بكر خواهر زاده فقد المحرم يمنع الوجوب في ذمة المراة لفقد الزاد الراحلة
عند ابي الحسن الكرخي وابي حفص الكبير ومنع الاداء عند البدائي والقائدة تظهر في وجوب
الوصية فعلى قول البدائي يجب وعلى قولهما لا والمحرم العبد والذمي اذا كان مامونا كما
لحر المسلم لحصول الفرض به بخلاف ما اذا كان فاسقا ويجوز سيا لان الفرض لا يحصل باداء
بالفاسق والمجوسي بعيقدا باحة نكاحها والاعرج لصبي ومجنون لانه لا يتاتى منهما الصفا
والزوج منها مع المحرم لحج النفل والتذر لا عن حج الفرض خلافا للشافعي لان حقه في
استيفاء الوطي يفوت ولنا ان حقه لا يظهر في الفرائض بخلاف ما اذا كان نفلا او منذورا
ووقته اي وقت الحج شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة اي عشر ليال وتسعة ايام وهو المراد
من قوله تعالى الحج اشهر معلومات وقال مالك جميع ذي الحجة من الحج لظاهر قوله تعالى اشهر وفائدة
منصبه تظهر في جواز تاخير طواف الزيارة وفيما اذا نذر ان يصوم اشهر الحج قلنا في تاويل

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)